

كفوا ألسنتكم عن الرئيس!!

يقول الدكتور مصطفى السباعي : الشكوى من رجال الحكم طبيعة في الأمم، وقُلْ أن تجد في التاريخ حاكما استطاع أن يرضي الناس جميعا، ولعل منشأ ذلك : أن أهواء الناس متعددة، ومنافعهم متضاربة وكل منهم يريد تحقيق مصلحته، ومن هنا يقول شاعرنا:

إن نصف الناس أعداء لمن

ولي الحكم هذا إن عدل و قال أحد الصالحين لابنه : « لا تكن يا بني رأسا فإن الرأس كثير الأوجاع».

بقلم/ أحلام القبيلي

أهل السنة انه لا ينعزل السلطان بالفسق».

وقال أيضا» وقال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين : لا ينعزل الإمام بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق ولا يخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك , بل يجب وعظه وتخويله للأحاديث الواردة».

وأين أفضل الجهاد؟:

فإذا قال قائل وأين حديث :

أفضل الجهاد كلمة حق عند

سلطان جائر « قلت له

تأمل الحديث جيدا

قال كلمة حق , ولم

يكن الحق يوما هو

السب والشتم

والانتقاص.

وتأمل في قوله

«عند سلطان»

ولم يقل في

الشوارع

والمحاسن

والسيارات

والأزقة

. فان

استطعت أن

تقول كلمة

حق يسمعها

ولسي

مقاربات

من هو رئيس الجمهورية.. يا حكومة!!

> كنا نظن أن النشوة بالحصول على حقيبة وزارية والتعبئة الاعلامية والتحريض الموهول الذي سبق توقيع المبادرة الخليجية في 23/11/2011 في الرياض، وكذلك الشعور بوهم النصر- حسب اعتقاد البعض- والأحكام المسبقة، على زيد أو عمر وفي هذا المرفق أو ذلك، كنا نعتقد أن ذلك

هو سبب ما قام به وزير اعلام حكومة الوفاق الاخ علي احمد العمراني من قرارات وإقالات طالت بعض مسؤولي المؤسسات الاعلامية والمذيعين ورؤساء الصحف في خطوات متسرعة من معالي الوزير - قوبلت باستياء واسع من الجميع- وكانت مؤشرا خطيرا على أن هناك من لم يستوعب معنى الوفاق، ونصوص المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، وقبل ذلك الدستور والقانون والحقوق الشخصية والعامه.

بقلم الشيخ/حسين علي حازب

الانتخابات اليوم أو غداً أو يوم ٢١ فبراير.. الخ، سيظل هو رئيس الجمهورية.. وهل قرار التقويض من الرئيس لنائبه شمل كل صلاحياته الدستورية والقانونية وحقوقه المعنوية..الخ؟! أم أن التقويض فيما يتعلق ببندو وتنفيذ المبادرة الخليجية فقط وببقية الصلاحيات وأهمها رمية الدولة وسيادتها والقيادة العليا للجيش ورئاسة الدولة مازالت لعلي عبدالله صالح؟!

أضع هذه الأسئلة عليكم وهي أسئلة تعجبية استنكارية لاشك في ذلك، فإذا كانت إجابتكم بـ«نعم» وهي كذلك كما هو المفروض والواقع فلماذا السكوت عن تصرفات هذا الوزير ومجلس الوزراء أعلى سلطة تنفيذية على هذا الوزير وغيره ورئيس مجلس الوزراء أعلى من هذا الوزير وغيره في الحكومة، وسكوت على أمر حساس ودستوري مثل هذا مريب ولأن الامر كذلك، فهل يرضيكم هذا!!! ولماذا لم تصدروا قرارا بإيقاف هذه التصرفات الحمقى وتضربوا عصافيرين بحجر بهكذا قرار:

الأول: المتهورون من الوزراء الذين يتصرفون على أساس شخصي أو حزبي أو نتيجة عقد نفسية أو بإملاءات من زيد أو عبيد ويضرون بالتوافق والاتفاق، ويضعون العراقيل أمام الحكومة وعملها وأمام الاخ رئيس مجلس الوزراء الذي لا نشك في عدم رضاه بهذه.

والثاني: لتوجهوا رسالة تطمين الى الشعب والى كل المراقبين في الداخل والخارج والى المستهدفين بهذه التصرفات بأنكم حكومة للوطن وحكومة تعمل على انقاذ الوطن وإيقاف جراحاته وإعادة لم الشمل وأنكم لستم حكومة ائتلاف حزبي، لكن حكومة وفاق وطني تستمدون شرعيتكم ليس من أحزابكم ولكن من الشعب والاقليم، والعالم ومعنيين بحسب المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة كحكومة وفاق، وليس حكومة شقاق وخفاق.. ولتقدموا أنفسكم للعالم بأنكم تحترمون العهود والمواثيق والدساتير وأنكم حكومة في دولة لها مؤسسات دستورية ولها رئيس جمهورية ولها نائب رئيس وبرلمان، وأن حكومتكم هي حكومة للجمهورية اليمنية، وأن هذه الدولة لها رمز ورئيس منتخب اسمه علي عبدالله صالح وسيظل كذلك الى أن ينتخب الشعب رئيسا حسب ما هو متفق عليه.

وأنا لا استعطفكم ولا أضع هذا الامر أمامكم من أجل علي عبدالله صالح فهو أكبر وأطول قامه وهامة من أن يحاولوا الاساءة اليه، والذين قزموا أنفسهم وكشفوا عن معادتهم الحقيقية، فالخصومة سواء أكانت سياسية أم غير ذلك تفرض على الخصم أن يحاول أن يكون أكبر من خصمه من خلال عدم الاساءة لخصمه بما ليس فيه أو انتقاص حق من حقوقه.

وأقول لكم: ان الاخرى بكم وبوزير الاعلام ان تعدوا سياسة إعلامية للوطن وفقا لمشروعيتكم وحاجة المرحلة الحالية والقادمة ولتكن وسائل الاعلام الرسمية بأنواعها، أدواتكم لذلك والجميع معاكم.

وتظل رموز الدولة الدستورية في مواقعها، وتذاع أخبارها الرسمية والوطنية في مواقعها.. ولا تحولوا قنوات اليمن الرسمية الى قنوات للثأر والمسلسلات وكأنها تعيش في أقصى الدنيا وتحولوا الصحف الرسمية الى منابر للإساءة للوطن ورموزه ومنبر لمن باع نفسه للشيطان، وكيفيكم الاعلام الأهلي والحزبي والخارجي الذي ينخر في هذا الشعب وقيمه ومصالحه وبصورة مخالفة للقانون والنظام الذي أنتم مسؤولون عليه، وهذا ما نامله منكم ونضعه عليكم كمؤسسة موحدة.

فمازال هناك متسع من الوقت، والأمل فيكم مازال قائماً أن تقوموا بتفادي مثل هذه الاخطاء ويعود الحق الى نصابه.

إن ما دفعني الى كتابة هذا المقال وتوجيه اليكم هو أنني مازلت على ثقة بأنكم تضعون مصلحة اليمن العليا فوق أية مصلحة وأنكم تقدرون أنكم تتمتعون بدعم دولي وإقليمي من الخارج ودعم سياسي وركاسي وشعبي من الداخل لا تتمتع به أية حكومة في الوطن العربي.

واستمرار هذا الدعم مرهون أولاً وأخيراً بالتزامكم بحرفية المبادرة والآلية والقانون ومنع ما يتعارض مع ذلك أو يعرقله.. وصفحات التاريخ الناصعة هي أفضل من الصفحات السوداء للتاريخ الذي لا يرحم.

ورضا الله سبحانه وتعالى قبل كل شيء وبعد كل شيء هو الذي يديم رضا الناس.. فهل أنتم فاعلون؟ فاحترام علي عبدالله صالح كرئيس للجمهورية اليمنية ورمز لسيادة الوطن احترام لكل يعني شريف واجب علينا جميعا ويفرض احترامكم على الجميع.. ذلك ما نامله.

عضو اللجنة العامة

وكنت ممن حاولوا لفت انتباه معالي الوزير من خلال رسالة مفتوحة وجهتها اليه ونشرت في وسائل الاعلام، وكنت أعتقد أن معالي الوزير سوف يجلس مع نفسه بعد أن سمع ما سمع من ردود أفعال ويطلع على قانون الخدمة المدنية (رقم ١٩) ولوائحه والقوانين ذات الصلة التي كان أحد المشرعين لها، ويطلع على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ويتذكر ايضا لماذا قبل المؤتمر الشعبي العام ورئيسه رئيس الجمهورية المبادرة ووقعوا عليها وتنازلا وضحوا

بحق دستوري وشرعي مكفول الى ٢٠١٣م. لقد قبلوا بذلك وصبروا من أجل اليمن ومن أجل السلام ومن أجل الحفاظ على الوحدة والثورة، ومكاسبها ومن أجل الديمقراطية وان هذه التضحية والقبول هو السبب في أن الوزير وصل الى سدة الوزارة بتوافق واتفاق له ما بعده من الالتزامات من ذلك، أن الإقصاء غير مقبول، والخروج عن المبادرة وآلياتها وعن القانون ايضا غير مقبول، وأننا شركاء لا إجراء مع بعضنا البعض وان التهم لا توجه من الشارع وتصبح مقبولة، فذلك لا يجوز لا شرعاً ولا عرفاً ولا قانوناً، وحيث أن ظنوني أنا وغيري في معالي الوزير أن يراجع نفسه ويقبل مدياً ما كنا نامله فيه من تحكيم للعقل والمنطق والالتزام بروح المبادرة، والآلية، والقانون والتي يبدو أنها لم تلاق قبولا لديه.

وهكذا كنا نظن ويبدو أن ظننا هذا من الظن غير الحسن، لأن معالي الوزير فاجأنا مؤخراً بما لم يكن في الحسبان ولا يقبله العقل والمنطق ويسين الى قيمنا أولاً، والى دستورنا والمبادرة الخليجية واليتها وبرنامج

الحكومة ثانيا، حيث تم منع نشر المؤتمر الصحفي لفخامة الرئيس مؤخراً الى بعد اخبار الرياضة وبقية حلقة مجلس النواب اليومية، وكذلك منعت الفضائية اليمنية من تغطية لقاء فخامة رئيس الجمهورية ونائبه المنعقد يوم السبت ٢٠١١ / ١٢ / ٢١م مع قيادة الدولة التنفيذية والبرلمانية والمحلية ولم ينشر أجزاء منها الا بتوجيه من نائب الرئيس ومنعت صحيفةا «الجمهورية» و«الثورة» وانزلت صورهما منها وتحولتا الى منبر معارض وليس هذا فحسب، بل ان الوزير يقبل الاستقالات التي تتم بالكراهة في بعض المؤسسات الاعلامية ويعين من استقالوا بمزاجهم وتركوا أعمالهم وهذبوا الى الساحات والشوارع، ويعيدهم ليزيلوا صور الرئيس بل ويحولوا الصحيفة التي يعملون فيها الى منبر للمعارضة والاساءة.

كل هذه الأفعال الخارجة عن المنطق التي يقوم بها وزير الاعلام جعلتني أضع امام حكومة باسندوة هذا السؤال الذي عنونت به هذا المقال المتواضع.

والسؤال هو: من هو رئيس الجمهورية اليمنية الآن يا حكومة؟! وهل هناك رئيس للجمهورية اليمنية غير المشير علي عبدالله صالح في هذه اللحظة؟! وهل المبادرة الخليجية وآلياتها والدستور والقانون أو ما بقي منها يقولون إن علي عبدالله صالح ليس رئيس الجمهورية اليمنية؟! وكيف وصلت هذه الحكومة الى «البونية» مقر الحكومة وأصبحت تدير شؤون اليمن؟!

ألم تصل بتوافق واتفاق وتقويض من الرئيس لنائبه بتشكيل الحكومة وهل أصدر نائب الرئيس القرار الرئاسي بتشكيل رئيس الحكومة والقرار بتشكيلها وأخذ اليمين الدستورية منها بدون تقويض من رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح..و هل كان سيتم ذلك بدون ذلك؟

وهل الدعوة لانتخابات مبكرة تعني أنه لايد من رئيس منتخب من الشعب حتى يحصل على صفة رئيس الجمهورية التي يحملها علي عبدالله صالح الآن، والى أن تتم هذا



الامر فقلها أما الحديث الذي لن يسمعه غيرك ومن كان بجوارك فهو غيبة محرمة ولن تغير شيء وهي نوع من إثارة الفتن والبلبله والفتنه أشد من القتل ، وإذا أردت التغيير فذلك بيدك دون الحاجة إلى منكرات الأقوال والسب والقذف.

وقد علق الدكتور السباعي على ذلك قائلاً : «إن الشعب هو المسئول ، فإذا شكنا اليوم وتالم فيلظهر غداً إرادته الواضحة في إقصاء من يتألم منهم وابقاء من رضى عنهم، أما الشكوى في الأندية والأسواق والشوارع ثم السكوت وقت الانتخابات فذلك علامة الموت وتلك خطة الشعب الذي ابتلاه الله بالثرثرة وطول اللسان والتقصير في الأعمال الصالحة في كل ميدان» .

ثم أتى لك أن تنتقد سياسته أو أفعاله وتظهر ما ترى انه قد اخطأ فيه بأسلوب راقى دون اللجوء إلى التجريح ، بإمكانك أن تقنع الناس بأهمية التغيير دون أن تدخل في أعراض الناس ونياتهم ، بإمكانك أن تعلمهم عدم الرضا بالواقع الذي يرونه أليما بالطرق السليمة.

ولعلي أذكرك بقول أحد الأمراء الذي جاءه عالم وشيخ جليل ينتقده بأسلوب جارح وقاس فقال له الأمير : على رسلك، إن الله قد أرسل من هو خير منك إلى من هو شر مني ، أرسل موسى وهارون عليهما السلام وهما خير منك إلى فرعون وهو شر مني فقال له « فقولاً له قولاً ليئا لعله يتذكر أو يخشى».

والله من وراء القصد

مع تحياتي أنا أحلام القبيلي

وكيل آدم على ذريته

نقلًا عن أخبار اليوم

> الأزمة السياسية التي عاشتها بلادنا ومازالت منذ فبراير من العام الماضي 2011م ليست وليدة ذلك التوقيت، وانما كانت موروثه ومتراكمة، تجسدت بطابع الشخصية منذ عام 2006م بين نخب تنتمي بدرجة اساس لتكوين قبلي خشي فقدان مصالحه، ووجد أن التجربة الديمقراطية ستلفظه وتزيحه من الحلبة السياسية وهي التجربة التي لا يؤمن بها أصلاً، ولا لما قبل كـ«تكتيك» بالمشاركة في حكومة وفاق وطني استند تشكيلها على القبول المتبادل والاضطراري على مقتضيات القانون العرفي والمبادرة الخليجية ونزع فتيل المواجهات، وكان ذلك التشكيل محصلة لتنازلات متلاحقة من قبل القيادة السياسية عن حق مكفول دستورياً لتجنب البلاد حرباً أهلية.

عبد الحفيظ الشرجبي

بهدف إضعاف النظام وتعطيل مسار التنمية وتفتير متانة النسيج الاجتماعي واستهداف الأمن والاستقرار وضعضة السلم الاجتماعي بهدف إثناء رجال المال والأعمال عن الاستثمار ووقف حركة السياحة وتوقف عمل الشركات الأجنبية عن مهامها في التنقيب والاستخراج والتصدير للنقط بل وشل حركة الأداء في مختلف المؤسسات الرسمية والخاصة وقبل كل ذلك عدم إفساح المجال لتنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي... ولو نظرنا للأسباب الرئيسية وراء إنتاج الأزمة

لقد أدركت القيادة السياسية قبل الأزمة ان احزاب اللقاء المشترك صعدت من حدة مطالبها التعجيزية وتحريضها على اعاقه مسيرة البناء ولم يكن أمام القيادة السياسية إلا أن تكشف عما كانت تضمره تلك الأحزاب، حيث قال الاخ الرئيس في خطاب له: «لقد سئمنا الحكم» بل ويذهب الى اختصار واستباق نهاية فترة حكمه بعام.

لقد استبقت احزاب اللقاء المشترك الانتقال بخططها من تحت السطح الى العلن بجملة من التجاوزات للمعايير

٢١ فبراير من عامنا الجاري والتي نصت المبادرة الخليجية عليها، والحقيقة الثانية ان شباب وشيوخ الساحات تجاوزا المبادرة وآلياتها باستهدافهم لمؤسسات «منتقاة» وفي أكثر من محافظة.. والحقيقة الثالثة أن شباب الساحات يطالبون ومنذ اوائل فبراير الماضي بعدة مطالب ومنها توفير فرص عمل، فمعنى ذلك انهم لايجدون مايسد رمق يومهم.. فكيف ياترى صمدوا طيلة تلك الاشهر...؟ ألا يدل ذلك على أن احزاب المشترك وحميدهم هم الذين يمدونهم بالمحاجات الأولية والثانوية ومستلزمات الجوانب الاعلامية.. ثم ألا تنصرد الجُمُوع من كل اسبوع وعلى المنابر قيادات الاصلاح لإلقاء الخطب وتدريب المحتشدين على «رفع السبابات» وتكاتف الأذرع ورض الصفوف.

ختاماً: أقول ليس من الحكمة على شباب ساحة التغيير ان يظلوا ينفذون ما يُملى عليهم من قبل القادة الفاقدين لمصالحهم والمقيمين في السراذيب المعتمة حتى لايصبحوا من حيث يعلمون ولا يعلمون وقوداً لايكثوي المتخمون بناره.

اسعار السلع واغلاط المحلات التجارية المحاذية للساحات.. فهل يعقل ان نظاما التفت الجماهير حوله ومنحته الثقة ليحكم بالإجابة عنها ان يقبل بسلخ مكونه ويقابل الوفاء بالجفاء والوعود بالصد.

إن الأزمة السياسية في نظري لم تنته بتوقيع المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية من قبل كافة اطراف الصراع السياسي، لأن أحزاب المشترك قبلت بها وتشكيل حكومة الوفاق لتتقدم خطوة صوب تحقيق اهدافها ووضعت رجلاً في السلطة واخرى في الساحات بل وصعدت من خلال قواعدها وتيرة الاحتجاجات

والمحلات الاعلامية المحمومة..

لست من يفرق بين شباب الساحات واحزاب المشترك، وأسوق هنا جملة من الحقائق التي تؤكد أن الساحات بجماعاتها المختلفة تمثل المشترك والذي يقدم الممد ومتطلبات البقاء والتحرك وتفعيل النشاط، يجمعهم جميعاً هدف الاستيلاء على السلطة بعيداً عن التداول السلمي للسلطة بدليل أن المشترك دفع بشباب وشيوخ الساحات ليرفضوا خوض معترك الانتخابات الرئاسية التوافقية المقبلة والمبكرة في



سنجد أن احزاب المشترك لاتحرص على الشعب ومصالحه، وإلا لما ذهبت إلى احتلال ونهب واحراق منشآت الشعب ولما عطلت سير الحركة والتنقل ولما حرمت فلذات أكباد الشعب من التعليم ولما اسهمت في توليد الرعب واغلاق السكينة العامة ولما باركت التقطعات في الطرق وتخريب وقطع أبراج وكابلات الكهرباء، ولما كرست الاسلحة في الساحات وحولت العمارات والمدارس والجامعة الى «تكنكات» وتفيدت ممتلكاتها وتحت بافظة «سلمية» ولما تسببت في رفع

